واشنطن تتعاقد مع شركة جديدة لحماية دبلوماسييها.. وانهاء عقد بلاووتر

أعلنت السفارة الأميركية في العراق اليوم الخميس انتهاء العقد المبرم مع شركة بلاك ووتر وإسناد مهمة الحماية الأمنية للبعثة الدبلوماسية والعاملين مع الحكومة الأميركية في العراق إلى شركة 'تريبل كانوبي' الأمنية.

وقالت سوزان زيادة المتحدثة باسم السفارة الأميركية في بغداد إن ثمة عقودا أخرى مثل دوريات المروحيات التي تقوم بها بلاك ووتر سبق وان تم منحها لمتعاقدين آخرين وذلك فيما أكدت الشركة من جانبها توقف نشاطاتها في العراق بعد خمس سنوات من العمل هناك تسببت خلالها في مشكلة بين الحكومتين الأميركية والعراقية بعد قيام عامليها بقتل 17 مدنيا عراقيا عام 2007.

وتحل شركة تريبل كانوبي الأميركية للخدمات الأمنية محل بلاك ووتر في حماية المسؤولين الأميركيين في العراق وهي شركة تأسست في مدينة شيكاغو قبل أن يتم نقل مقرها إلى ولاية فيرجينيا. ووفقا لصحيفة نيويورك تايمز الأميركية فإن قيمة العقد الذي أبرمته شركة 'تريبل كانوبي' مع الخارجية الأميركية تبلغ 977 مليون دولار. وتقوم الشركة بحماية المسؤولين الأميركيين في العراق حيث تتولى مروحيات تابعة لها مرافقة أي مسؤول أميركي في حال تحركه بمروحية رسمية في العراق كما تقوم بتسيير دوريات بمروحياتها حول المنطقة الخضراء الحصينة التي تضم مقر السفارة السفارة الأميركية والحكومة العراقية.

وكانت الخارجية الأميركية قد رفضت في شهر كانون الثاني الماضي تجديد عقود بملايين الدولارات لشركة بلاك ووتر التي أعادت تسمية نفسها 'اكس اي' بعد قرار العراق بحظر عملها إثر واقعة القتل التي جرت في ساحة النسور في بغداد.

وأكد تحقيق عراقي أن 17 مدنيا قتلوا وأصيب 20 آخرون عندما فتح عناصر بلاك ووتر النار من أسلحة رشاشة دون مبرر بينما كانوا يرافقون موكبا دبلوماسيا أميركيا في بغداد في عام 2007. وقالت السلطات الأميركية إن عدد القتلى بلغ 14 مدنيا كما وجهت 35 اتهاما من بينها القتل غير العمد لخمسة من حراس بلاك ووتر كانوا يعملون لحساب وزارة الخارجية الأميركية وقت الحادث، لكنهم دفعوا ببراءتهم فيما أقر متهم سادس بجريمة القتل.

وحددت محكمة أميركية فيدرالية 29 كانون الثاني القادم موعدا للمحاكمة التي يواجه المتهمون في حال إدانتهم فيها إمكانية الحكم عليهم بالسجن لمدد تصل إلى عشر سنوات عن كل عملية قتل وسبع سنوات لكل محاولة قتل و30 عاما لانتهاكهم قوانين السلاح.

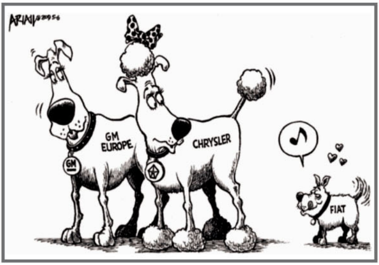

جيش الفاتيكان "قد يسمح بتجنيد النساء في صفوفه"

قال دانييل أنريغ، قائد الحرس السويسري المسؤول عن تأمين الحماية لبابا الفاتيكان، إنه قد يُسمح للنساء بالإنضمام إلى صفوف الجيش الأصغر في العالم، والذي ظل الإلتحاق به طوال أكثر من خمسة قرون حكرا على الشبان السويسريين.

ففي مقابلة أجراها معه التلفزيون الإيطالي، قال أنريغ: 'أستطيع أن أتخيلهن يقمن بدور ما أو بآخر (أي في صفوف جيش الفاتيكان)'.

تقليد قديم

وفي حال تنفيذ مثل هكذا خطوة، فستشكل تخليا كبيرا عن تقليد قديم طالما دأب على المحافظة عليه جيش حرس الفاتيكان المكون من 500 عنصر تناط بهم مهمة تأمين الحماية للبابا، ويتم انتقاؤهم عادة من الجنود الشبان السويسريين العازبين من أتباع طائفة الروم الكاثوليك حصرا. قد عُزيت في الماضي المصاعب والعقبات التي حالت دون السماح للنساء بالالتحاق بجيش الفاتيكان إلى مشاكل لوجستية، من قبيل وجود أماكن ضيقة ومحدودة المساحة لكي يقطن فيها عناصر قوة الحراسة.

معارضة الأسلاف

لكن قائد الجيش قال إنه بات يعتقد بإمكانية التغلب على مثل تلك المصاعب والعقبات التي تحول دون تنفيذ الفكرة التي طالما عارضها أسلافه بشدة. وجاءت تصريحات أنريج عشية الحفل السنوي الذي ينظمه جيش الفاتيكان لأداء يمين القسم للعناصر الجدد الملتحقين بالخدمة. يُشار إلى أن الحرس السويسري 'أي جيش الفاتيكان' كان قد أُسس في عام 1506 عندما شارك الجنود السويسرون في استعراض في العاصمة الإيطالية روما حيث تم استئجارهم من أجل الخدمة في ظل البابا يوليوس الثاني، الذي كان معروفا بلقب 'البابا المحارب'.

الولايات المتحدة تحتاج إلى "قوة حربية رقمية"

قال مدير وكالة الأمن القومي الأميركي اللفتنانت كيث الكسندر إن الولايات المتحدة تحتاج إلى بناء قوة خاصة للحرب الرقمية في المستقبل حسبما أفادت تقارير صحفية.

وأوضح الكسندر آراءه في هذا المجال في تقرير يعرض على لجنة الخدمات المسلحة في الكونجرس. وفي هذا التقرير ذكر أن الولايات المتحدة بحاجة إلى اعادة تنظيم قدراتها الدفاعية والهجومية في مجال الأسلحة التي تعمل بالنظام الرقمي الالكتروني. وأضاف أن هذا الأمر يقتضي رصد مزيد من الموارد المالية والتدريب. ومن المقرر أن يتم تقديم التقرير الذي حصلت وكالة اسوشيتدبرس على مقتطفات منه إلى لجنة الكونجرس اليوم الثلاثاء. وكانت وزارة الدفاع الأميركية قد أنفقت حوالي 100 مليون دولار خلال الأشهر الستة الأخيرة على عمليات اصلاح الأعطال والاضرار التي نجمت عن اختراق الأنظمة الرقمية المشفرة ومشاكل شبكات الاتصال.

وتقول وثيقة اخرى من ضابط الاتصال الرئيسي في القوات الجوية الاميركية اللفتنانت وليم شلتون إن الولايات المتحدة تعتمد كثيرا على حلول تقليدية في مواجهة التهديدات المتعلقة بانظمة الدفاع الرقمية المعقدة وهو ما يرى أنه لا يتكافأ مع حجم وخطورة التهديدات.

ويأتي عرض تقرير مدير وكالة الأمن القومي بعد أيام من اعلان مجلس الأبحاث القومي الأميركي أن السياسات الأميركية الحالية المتعلقة بأنظمة الحرب الرقمية يمكن أن تؤدي إلى اساءة استخدام هذه الأسلحة في أي أزمة محتملة. وتقترب الادارة الاميركية حاليا من نهاية فترة الستين يوما التي حددها الرئيس باراك أوباما لاعادة النظر في الأمن الفضائي الالكتروني.

"بضعة سنتميرات" من الجسر اختفت تحت سطح الماء

البحرين مهددة بالعزلة.. وجسر الملك فهد بالغرق

أشارت تقارير صحفية صدرت مؤخراً، إلى خطر غرق جسر الملك فهد الرابط بين السعودية والبحرين فوق الخليج العربي، وإلى أن الجسر قد بدأ تدريجيا بالغرق في رمال الخليج، وأرجع التقرير ذلك إلى زيادة الاختناقات المرورية، وكثرة حركة الشاحنات الثقيلة، وهو مالم يأخذ بالحسبان في عمليات تصميم الجسر الذي يبلغ طوله 25 كيلومتر.

وأشار التقرير الذي نشرته صحيفة غلف دايلي نيوز الصادرة باللغة الإنجليزية، أن بضعة سينتميترات قد طمرت تحت مياه الخليج خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما أكده رئيس لجنة الجمارك والموانئ عبدالحكيم شمري في حديثه للصحيفة، حيث ذكر أن الجسور في العادة وفي جميع أنحاء العالم مهيأة لاستقبال المسافرين والبضائع، لكن في مثل هذه الحالة التي تقف الشاحنات التي تحمل آلاف الأطنان من البضائع المنقولة وتنتظر لساعات على الجسر، ما يسبب الضغط على هيكل الجسر.

وأشار إلى أن حركة السياحة والتجارة مستمرة بنفس الوتيرة طوال أيام السنة، ما ادى لخفض العمر الإفتراضي للجسر، وتركت الجسر في حاجة ماسة للترميم، فضلا عن عمليات التوسعة الحالية على الجسر، وإضافة حارة رابعة إلى الحارات الثلاث الموجودة سابقا، ما أضطر تحويل بعض المسارات وزيادة الأحمال على البعض الآخر.

وفي إتصال هاتفي أجرته 'إيلاف' مع المهندس عبدالله عقيلي، الذي اشار إلى إمكانية حدوث هذا الشيء، وأرجع السبب إلى الضغط الهائل للسيارات والشاحنات، فضلا عن طبيعة الأرض التي أنشئ عليها الجسر، والتي قد تتأثر بهذه العوامل.

الإحصاءات تشير إلى أن اكثر من 550000 شاحنة تستخدم جسر الملك فهد في كل عام، إضافة إلى أكثر من خمسة ملايين سيارة سنويا، الرقم القابل للزيادة حيث يتوقع ان تصل عدد الشاحنات إلى مليون شاحنة سنويا، ويرى شمري أن الحل المقترح للتقليل من خطر تعرض الجسر للغرق، هو الحد من الإجراءات الجمركية، وهو ما سيؤثر بشكل مباشر على حركة المرور وتقليل ساعات الإنتظار فوق الجسر.

هذه الأرقام دعت الحكومتين لإقرار توسعة في عام 2008، حيث قررت المؤسسة العامة لجسر الملك فهد توسعة المسارات الموجودة بالجسر لتسهيل حركة العبور بين الجانبين حيث كشف مدير عام الجمارك رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لجسر الملك فهد صالح الخليوي أن تكلفة مشاريع توسعة الجسر والتي بدأ تنفيذها مؤخرا ، تتجاوز 5ر62 مليون ريال .وقال إن من شأن هذه المشاريع أن تزيد الطاقة الاستيعابية لمناطق المركبات بما لا يقل عن 350 % إلى جانب زيادة الطاقة الاستيعابية لمناطق الشحن بحدود 200 % وذلك في مدة لا تتجاوز الخمسة أعوام.

يذكر أن عدد العابرين خلال إجازة منتصف العام الدراسي للفصل الثاني 'الأسبوع السياحي' بالاتجاهين بين السعودية ومملكة البحرين في تزايد مضطرد، حيث وصل لما يقارب ال '550.360' مسافرا، فيما شهد الجسر حركة مرور متزايدة خلال نفس الفترة حيث بلغ عدد المركبات حوالي '220.120' مركبة.

اربع آليات لعودة تنافسية الاقتصاد الأميركي

في إطار اهتمام الدراسة بوضع حلول أو بالأحرى اقتراحات للخروج من أزمة تراجع تنافسية الاقتصاد الأميركي عالميًا نتيجة لعديد من الأسباب الداخلية، ألقت الضوء على أربعة آليات مهمة لتحقيق هذا الهدف، وهي:

أولاً: الاستثمار في البنى التحتية

أكدت الدراسة على أن الاستثمار في البنى التحتية يجب أن يكون في بؤرة اهتمام صناع القرار الأميركي، نظرًا لأهمية هذه البنى، إذ تعد الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات النسيج الرابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، والتي تسمح بالتحرك السريع للسلع والخدمات في أنحاء الولايات المتحدة وبين الأخيرة وباقي دول العالم. وذلك من خلال ما يلي:

– التغلب على تحدي تهالك البنى التحتية. يمكن للحكومة المركزية أن تركز استثماراتها في هذا المجال على ثلاثة برامج، الاستثمار في نقائص البنى التحتية، بعد حصر البنى الموجودة بالفعل، والاستثمار في إصلاح المتهالك منها، والاهتمام بصفة خاصة بصيانة الطرق السريعة بين الولايات.

– التغلب على مشكلات الزحام، وذلك من خلال بناء الطرق الجديدة لتخفيف ازدحام الطرق الحالية، والتشجيع على والترويج لمشروعات النقل العام بدلا من استخدام السيارات الخاصة وهو ما يمكن أن يخفض إلى جانب الزحام التلوث البيئي، ومعدلات حوادث الطرق.

تطوير كفاءة الشحن، وذلك من خلال التنسيق داخليًا، وإقليميًا، ودوليًا، وبين الشركات العامة والخاصة العاملة في مجالات النقل لإنشاء شبكات نقل تكفل سرعة تنقل السلع، والاهتمام بشكل مكثف بخدمات النقل الجوي الذي يمكن من خلاله التغلب على مشكلات النقل البري ومن أهمها التسبب في ازدحام الطرق، وزيادة نسب الحوادث الناتجة عن التصادم.

– توسيع فرص استخدام نظام broadband: حيث يسهم هذا النظام في زيادة النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في استخدام هذه الخدمة يسهم في زيادة فرص التوظيف بنسبة تتراوح بين 0.2% و0.3%، كما يمكن الاستفادة من مميزات هذا القطاع وتطوره في المجتمع الأميركي إذ تزايد عدد المشتركين في الخدمة بنسبة 300% منذ عام 2000، كما انخفضت أسعار هذه الخدمة، وتزايدت سرعتها.

ثانيًا: الاستثمار في البشر

أشارت الدراسة إلى أن الطاقة البشرية من أهم المقومات والآليات الضرورية لإعادة تنافسية الاقتصاد الأميركي إلى مستوياتها السابقة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في الخدمات المقدمة إلى المواطنين بشكل يساعدهم على العمل والإنتاج بشكل أفضل، وذلك من خلال:

سياسة إنفاقية رشيدة، وذلك من خلال إصلاح نظام الرعاية الصحية، وتفعيل نظام اقتسام التكلفة في التأمين الصحي الذي يشجع الأفراد على اختيار نظام الرعاية الصحية الأكثر ملائمة لهم، بدلا من الإنفاق بشكل مكثف على العلاوات، كما يمكن التركيز على حملات التوعية والوقاية من الأمراض المزمنة والقابلة للمنع، إذ أن الوقاية من الأمراض ومنعها أرخص بكثير من علاجها. مع ضمان وصول الخدمات الطبية إلى كل فرد في المجتمع الأميركي.

ضمان شمول الخدمات كل فئات المجتمع،و في الغالب تكون برامج الرعاية الصحية مدعومة من قبل صاحب العمل، وبالتالي لا تأخذ كل هذه البرامج في الحسبان صغار العاملين، أو الحرفيين الأقل مهارة، وهو ما يعني حرمانهم من خدمات صحية مناسبة، الأمر الذي ينبغي معه تكملة دور صاحب العمل لا استبداله، في تغطية هؤلاء من خلال نظام صحي مدعوم، يكفل تغطية الفئات المستبعدة من خدمات التأمين الصحي حاليًا. البدء مبكرًا في الاستثمار في البشر، وذلك من خلال الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة، بتقديم خدمات الرعاية الصحية الوقائية، وتوفير فرص جيدة للتعليم بإعادة النظر في المناهج الدراسية التي يتم تدريسها للأطفال في المدارس، ما يقود على المدى الطويل إلى انخفاض معدلات الجريمة، وعلى الأرجح الحصول على وظائف أفضل.

سد الفجوة بين مدخلات ومخرجات التعليم. ففي ظل الاتفاق على تراجع مستويات التعليم في الولايات المتحدة لاسيما في مدارس المرحلة الأولى من التعليم حيث تشير الإحصاءات إلى أن ما يقرب من 25% من طلاب الصف الرابع لا يستطيعون القراءة، وأن 30% من طلاب الصف التاسع يخفقون في التخرج، تظهر ضرورة تركيز التمويل الاتحادي خلال السنوات القادمة على تطوير قدرات مدارس البلاد العامة، والعمل على التأكد من تمتع المدرسين بالقدر الكافي من الخبرة والكفاءة، وتقديم الإعانات للطلاب غير القادرين على إتمام مراحل التعليم الجامعي في حين تؤهلهم مستوياتهم الدراسية لذلك.

ثالثًا: الاستثمار في الأفكار

أوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة بدأت في فقد ريادتها التاريخية في مجالات العلم والتقنية، مع انخفاض مستويات استثمار الإدارة الأميركية في البحث العلمي، في الوقت الذي تزايد فيه استثمار عديد من الدول في مجالات البحث العلمي والتقنية، الأمر الذي يوجب على الرئيس الأميركي وضع عديد من الآليات التي من شأنها حماية وتشجيع الإبداع، وذلك من خلال:

– زيادة حوافز وجوائز الإبداع، لاسيما في ظل تراجع البحث في عديد من المجالات الخاصة بالطاقة، استكشاف الفضاء، الزراعة، وتغير المناخ، والتقنيات الجديدة، الأمر الذي يمكن أن يحفز العلماء والتقنيين على البحث والإبداع في هذه المجالات المهمة.

– تسجيل براءات الاختراع الجيدة فقط، يعيق نظام تسجيل براءات الاختراع الحالي في الولايات المتحدة الإبداع، ليس فقط لأنه لا يعمل على زيادة براءات الاختراع الجيدة، لكن لأنه يصدر عديدًا منها دون النظر في كفاءتها، وهو ما يستلزم العمل على إعادة النظر في إجراءات التسجيل، من ناحية النظر في أهمية وكفاءة الاختراع، ومقابل ما يحصل عليه المخترع من حوافز.

– زيادة الاستثمار الفيدرالي للبحث العلمي. يأتي ثلثا الإنفاق على تطوير البحث العلمي مشقّ القطاع الخاص، وعلي الرغم من أهمية استمرار القطاع الخاص في لعب هذا الدور، فلابد وأن يكون للإدارة الأميركية الدور الحاسم في هذا السباق، وذلك من خلال دعم المؤسسات البحثية والجامعات والدفع بهما إلى احتياجات السوق، والتركيز على خدمة المجتمع بدلاً من البحث عن الربحية، والعمل على نشر أسس البحث العلمي قدر الإمكان.

رابعًا: الاستثمار في التقنية الخضراء

أكدت الدراسة على أن تغير المناخ وما نتج عنه من آثار سلبية على البيئة والاقتصاد بات يستلزم اتخاذ عدة خطوات للحد من هذه الآثار، سيكون لها تكلفة اقتصادية كبيرة حاليًا غير أنها ستكون أقل تكلفة بكثير إذا لم تتخذ، ومن أهم هذه الخطوات ما يلي

تصحيح الأسعار. الانتقال للاقتصاد الأخضر يتطلب استثمارات طويلة الأجل من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية، ولتشجيع هذه الاستثمارات يجب أن تعمل الإدارة الأميركية على زيادة الحوافز المقدمة لتعديل نظم الزراعة في البيوت الزجاجية، لتقليص نسب الغاز المنبعث منها، ويقترح في هذا الإطار فرض ضريبة على البيوت الزجاجية.

الاستثمار في التقنية الخضراء. على الرغم من تمويل القطاع الخاص لمعظم أنشطة البحث العلمي في الولايات المتحدة، فإن مضاعفة التمويل الاتحادي لتخفيف آثار تغير المناخ سيعمل على تخفيض تكلفة الانتقال إلى أنواع جديدة من الطاقة.